

سينم إدراجها بالاستجواب القادم لوزير المالية

العدساني: قضية الصندوق المالي لن تمر مرور الكرام

عرضه على مجلس الأمة وتذرع بسرية البلاغ ثم ذكر في ذات الجلسة عرضه للبلاغ على مجلس الوزراء مناقضا حجة السرية التي تدرج بها.

وأكد العدساني أن قضية الصندوق المالي لن تمر مرور الكرام وستتم إدراجها مره أخرى بالاستجواب القادم لوزير المالية والذي لم يظهر البلاغ في مجلس الأمة مع أن المحور الخامس

بالاستجواب السابق نص على هذا الأمر، موضحاً أنه يجب أن تتم محاسبة الوزير على تراجيح في هذا الملف.



رياض العدساني

عقب النائب رياض العدساني على ما ذكره النائب د. عادل الدمشي في إحدى الندوات مؤخراً وتطرق خلالها لأحد محاور مساءلته لوزير المالية براك الشيبان، قائلاً «إن الوزير تعهد بتقديم أي بلاغ مكمل فيما يخص الصندوق المالي ما يعني قيامه بدوره في هذا الشأن»، مؤكداً أن ما ذكره الدمشي

تفصه الدقة. وقال العدساني: إن الوزير كان مقصراً ومترخياً في بلاغ الصندوق المالي وعندما اشترت إلى البلاغ تم تقديمه ناقصاً وطلبت

مستشهداً بالعمل عن بعد والحكومة الإلكترونية

الخليفي: نحدّر الحكومة من العودة إلى سابق عهدها بعد انحسار «كورونا»

الكويت وإمكاناتها الخطر بما تستهلكه العمالة السائبة من أساسيات البنية التحتية التي تهالكت وأصبحت في حال يرثى لها بسبب الضغط الشديد عليها وعدم قدرتها على استيعاب الكم الزائد من البشر وتلبية احتياجاتها من الطعام والشراب والدواء والعلاج والمرافق وغيرها، مبيناً أن وباء فيروس كورونا المستجد أجبر الحكومة على إمالة اللثام



محسن الخليفي

قال الناشط السياسي محسن الخليفي إن وباء كورونا بتداعياته الصحية والاقتصادية الخطيرة أظهر وجهاً آخر في الكويت وأجبر الحكومة على تبني سياسات إيجابية إجبارية ما كانت لتتحقق لولا ظهور الفيروس، متسائلاً فيما إذا كانت الحكومة الحالية أو الحكومات المقبلة ستستمر في هذا النهج من تلقاء نفسها وتطوره لصالح

الوطن والمواطن أم أنها ستتخس على عقبيها وتعود لمسيرتها الأولى من الإهمال إلى حد المحاباة مع الفساد والمفسدين؟

وأوضح الخليفي أن وباء كورونا سرع وتيرة العمل الحكومي بشكل إجباري، حيث قامت الحكومة بتكوير الكثير من الوظائف وخلق فرص عمل جديدة في أماكن حيوية في مؤسسات الدولة المختلفة مثل البلدية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والبدء في معالجة الخلل الكبير في التركيبة السكانية، حيث وصل عدد الوافدين إلى أكثر من 70٪ من السكان مقابل حوالي 30٪ من المواطنين. وأكد الخليفي أن جائحة كورونا أظهرت وفضحت تجارة الإقامات المعروفة سابقاً ومنذ سنوات ولكنها أجبرت الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة لمحاربة هذه الظاهرة التي تلتفأ نفسها وتعمل دائماً للتطوير، معيراً بعد أن ساهمت هذه التجارة بشكل أساسي في الإخلال بالتركيبة السكانية وتعريض موارد

عن كثير من أوجه الفساد في هذا المجال، داعياً الحكومة إلى المضي في تحقيق وعودها بالمحاسبة والعقاب لكل من لعب بمستقبل الكويت والكويتيين.

وبين الخليفي أن الحكومة الكويتية يبدو أنها لا تعمل وتنجز إلا مجبرة ومكرهة ولا تقوم بواجباتها المستحقة دون الضغط الشديد عليها وهو ما يعني أنها لا تملك الرؤية الاستراتيجية للعمل والإنجاز وفق خطط مدروسة متوسطة وبعيدة المدى، مستشهداً بالعمل عن بعد والحكومة الإلكترونية التي ماطلت الحكومة في تنفيذها وتطبيقها إلى أن أتت جائحة كورونا ليتم التحول إلى الحكومة الإلكترونية بشكل ما خلال أسبوعين فقط. وختتم الخليفي مشدداً على أن ما أجبرت عليه الحكومة كان يجب أن تقوم به من تلقاء نفسها وتعمل دائماً للتطوير، معيراً عن خوفه من عودة الحكومة إلى سابق عهدها عند انحسار الفيروس.

الدال اقترح تبني الحكومة مفهومها وآليات عملها لمساعدة الدولة على توفير الموارد وتقليل التكاليف

أفنان الخالدي عن اقتراح الدال: المدن الذكية الحل الأمثل لمشكلة الخدمات في الكويت



أفنان الخالدي



محمد الدال

الحياة في هذه المدن، ويساعد على توفير الوقت والموارد، وتحسين أساليب الاستفادة من البنية التحتية والخدمات المقدمة لهم. كما تساعد الدولة على توفير الموارد وتكاليف الخدمات، وزيادة التواصل بين الحكومة والمواطنين، الأمر الذي يساهم بدوره في الديمومة والاستمرارية وضمان المستقبل، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة.

وقالت الخالدي في شرحها لمفهوم المدن الذكية أنها المدن التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا الخاصة بإنترنت الأشياء (Internet of Things) (IoT) وذلك من أجل ربط المكونات المختلفة في المدينة بحيث يصبح كل مكون ضمن هذه الشبكة مسؤولاً عن استشعار وجمع مجموعة من البيانات، لاقفة إلى أن ما نقصد بالمكونات هنا هو كل الأجهزة في المدينة من إشارات المرور إلى مصابيح الإنارة إلى أجهزة الاستشعار المختلفة، التي أجهزة إدارة الخدمات والتحكم بها كالكهرباء والماء والصرف الصحي، وضبط الأمن، وخدمات إطفاء الحرائق وغيرها الكثير. بحيث تغطي كل الخدمات، وتتفاعل كل الأجهزة صغيرها وكبيرها في المدينة لتأمين بيئة مثالية، ولإيضاح ذلك لنفترض أن مدينة كبيرة تحولت إلى مدينة ذكية، ستكون كل ما تحتويه من أجهزة مسؤولة عن الاستشعار وجمع البيانات المختلفة، بحيث تصبح كل أجهزة المدينة مستعدة لتغيرات الطقس والتعامل الذكي مع كميات الأمطار وسرعة الرياح، والتغيرات في درجة الحرارة، وكذلك تصبح كافة الشوارع الذكية تتعامل إلكترونياً من الإذاعات المرورية والحوادث، وشبكة النقل، والحوادث وغيرها، أضف إلى ذلك التغيرات الصحية الموسمية والاستعدادات المبكرة التي تصاحبها، وقس

الخاص الجاد وفق ضوابط وحوكمة تكفل التخطيط والتنفيذ السليم. وفي السياق نفسه، أكدت الباحثة أفنان الخالدي طالبة الدكتوراه في جامعة برادفورد البريطانية المتخصصة في استخدامات التكنولوجيا والمعلومات لإنشاء وتطوير المدن الذكية، أن التحول لنظام إدارة المدن الذكية الحل الأمثل للمشكلات والصعوبات التي تعاني منها الكويت حالياً بعد مجموعة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لجائحة كورونا وما سينجم بعدها من صعوبات قد تشل بعض مناحي الحياة والرفاهية وبالإضافة إلى المشكلات الإلكترونية والعمالة الهامشية والأزدحام المروري، وفيضانات الأمطار، وكفاءة شبكات الصرف الصحي، وضبط موارد الكهرباء والماء.

وأضافت الخالدي في تصريح صحفي أن مقترح النائب محمد الدال أتى في الوقت المناسب، وأن الكويت بحاجة لاقتناص الفرصة والعمل على نقل مدنها إلى مدن ذكية، لتكون سباقة في هذا المجال، وهو ما يتيح لها أفضل الوسائل في استخدام مواردها الطبيعية، وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لمواطنيها، موضحة أن المدن الذكية توفر العلاج الناجح لمشكلات عديدة فتهتم منظومتها بالإدارة الفعالة والتعليم وتقليل الأعداد العاملة

حكومة جاد. صياغة خطة عمل متوسطة المدى وأخرى بعيدة المدى للتحول نحو الحكومة الذكية أو المدن الذكية وتوسعة الخدمات التي تقدم للشعب من الجهات الحكومية على أن تنتهي هذه الخطط من إنجاز برنامجه في فترة لا تزيد على خمس سنوات.

يقترح الدال إصدار قانون خاص للمدن الذكية والحكومة الذكية يعهد من خلاله إلى وجود جهاز إشرافي على إعداد وتنفيذ الخطة المقترحة للتحول التدريجي للحكومة الذكية والإلكترونية، وإشراك العقول الذكية وأصحاب الاختصاص بشكل كبير من الأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع

خلال ندوة «قضية الصندوق السيادي المالي وأثره في اقتصاد الكويت» نظمتها جمعية الدفاع عن المال العام بالتعاون مع جمعية المحامين مساء أمس عبر تطبيق إلكتروني

الدمخي: وجّهنا تهديداً مباشراً للحكومة وتعهدت بمتابعة الموضوع وملاحقة المتهمين في «الصندوق المالي»

المحامي صالح العجمي أن هذه الندوة هدفاً رسالة، يجب أن تصل لمنح أي شخص من الإساءة إلى سمعة الكويت ونحن نعلم مدى أثر انتشار جرائم غسل الأموال وأثرها في هز أركان الاقتصاد والمستثمرين، ونحن نؤكد في المجتمع الكويتي أنه لا يمكن لأي فاسد كان أن يمتدح في مركزه الاجتماعي، بل يجب أن يطبق القانون على الجميع. وأشار العجمي إلى أن القيادة السياسية في كثير من المناسبات تذكر وتؤكد أن القانون يطبق على الجميع ولذلك يجب أن نبين للعالم أجمع أننا لا نرضى بهذه الجريمة، مهما كان أفرادها، وحماية سمعة الكويت ليست مسؤولية البرلمان والحكومة فقط، بل هي واجب على كل المؤسسات المدنية والأفراد. وقال أستاذ التمويل في جامعة ستانفورد أميت سيرو أن كل العمليات المالية التي تتم عبر البنوك معلومة المصدر



صورة جمعت المشاركين في الندوة عبر تطبيق إلكتروني

كانت تراقب هذه العمليات كما احتجنا وقتاً طويلاً لكشف عمليات غسل الأموال، موضحاً أن دور المؤسسات المصرفية العالمية في كشف عمليات غسل الأموال يجب أن يكون أكبر. وقال عضو البرلمان الكويتي توني بوا أنه يتابع قضية الصندوق السيادي المالي منذ 10 سنوات قبل أن تتحول فضيحة خلال عام 2016، حيث منعت المبالغ المالية صدمة عندما كشف عنها أنها تبلغ 15 مليار دولار من أموال الدولة.

يعين شخص بدلاً منه، ورغم مرور عامين فإن هذا المنصب لا يزال شاغراً، ما يثير ألف علامة استفهام. وقال رئيس جمعية المحامين شريان الشريان: نحن الآن أمام نقطة جوهرية أصبحت تحت أعين الرأي العام الدولي وليس المحلي ولقد علمت بخطورة الأمر عندما جرى استبعادنا من قبل وزارة الشؤون وطلب منا من خلال وادف حقق معنا بأن يتم إلغاء هذه الندوة، ولو ألفت لكنا قدما استقلالتنا

أصل: هناك جهات رقابية أخرى رمت بالقضية على وحدة التحريات. ونحن اليوم عندما نتكلم عن خليل فيجب أن نتطرق إلى حقائق وأرقام، حيث أن هناك 1630 بلاغاً وردت إلى وحدة التحريات، ولم تجر إحالة سوى 110 بلاغات إلى النيابة العامة، وهو ما نسبته 10٪ من إجمالي البلاغات الواردة إليها. وقال أمل أن هناك 4 وزراء مالية مروا على هذا المنصب، ورئيس وحدة تحريات قدم استقالته، ولم

تجميد المعاملات المشبوهة، وهذه جزئية يجب معالجتها من خلال الجانب التشريعي. وأضاف: نحن أمام جريمة عبارة للقرارات ولا يجب أن نقف مكتوفي الأيدي ولا بد من التعاون والتنسيق الدولي لضبط المتهمين والمتورطين محذراً من خطورة تصنيف مجموعة عمل المالي للكويت بأنها بيئة عالية الخطورة، الأمر الذي سيشكل حرجاً دولياً للكويت في المنظمات الدولية. وقال نائب رئيس جمعية الدفاع عن المال العام عدنان

لاحقاً أن هذه الأموال من الصندوق المالي، وأضاف: في منتصف 2016 جرى الكشف عن رجل الأعمال هذا عبر العالم وتبين أن المبالغ التي تتداول أتت من الكويت، حيث وصلت في سبتمبر 2016 إلى 450 مليون يوان صيني جرى إرسالها من شركة فرعياً لأحد البنوك إلى حساب مصرفي صيني. من جهة، أكد أستاذ قانون الجراء في جامعة الكويت محمد التميمي، أن وحدة التحريات المالية الكويتية لا تملك حق

صلاحية التحري وإنما فقط تلقي البلاغات، وقالت كلير روكاسل، وهي مؤسسة موقع «سارواك»، إنها المكتشفة حيث جاءت هذه الفضيحة بعد إنشاء الصندوق السيادي المالي الذي كان هدفه التطوير وكان المدير لهذه الفضيحة هو أحد رجال الأعمال. وأضافت أن رجل الأعمال لديه علاقات دولية مع شركات عبر العالم قام بتحويل الأموال بينها، وتبين

أعلن النائب محمد الدال تقديمه اقتراحاً برغبة في مجلس الأمة يدعو فيه الحكومة وأجهزة الدولة إلى تبني التحول إلى الإدارة الذكية من خلال التحول إلى إنشاء المدن الذكية في الكويت، وأشار في اقتراحه إلى المستجدات والتطورات الحالية وما كان لازمة وباء فيروس كورونا وقعه الكبير على قدرة الدولة على تقديم خدماتها عبر الوسائل الإلكترونية، وقد اكتشف الغطاء على ضعف أجهزة الدولة عن القيام بذلك (التعليم) على بعد وخدمات عديدة مهمة في الجهات الحكومية وضعف الإطار التشريعي والقانوني المنظم لتلك الخدمات... الخ) هذا الاكتشاف أضعف جانباً من جوانب مواجهة الدولة للوباء. ودعا الدال إلى تبني الحكومة مفهوم وآليات فكرة المدن الذكية وبالتالي تسعى الحكومة للاستثمار في بناء الإنسان الذي والتعليم الذي والاقتصاد الذكي ومناحي ومراقف الدولة الذكية والبيئة الذكية وخلافه، وهو مفهوم أخذ بالانتشار عالمياً ويتطلب أن يكون أساساً في أي خطة للدولة قائمة أو برنامج حكومي جاد.

أعددها للنشر: سلطان العبدان

قال النائب د. عادل الدمشي إن قضية الصندوق المالي كانت مغيبة عن الجميع في الكويت (لكن جرى تغيير المعادلة وكشف جرائم كثيرة مخفية عندما دخل الشيخ ناصر صباح الأحمد الحكومة، وأيضاً تغيرت المعادلة بالمجلس بدخول نواب إصلاحيين، حيث ظهرت قضايا كبيرة من بينها قضية الضيافة. كان ذلك خلال ندوة «قضية الصندوق السيادي المالي» وأثره في اقتصاد الكويت» التي نظمتها جمعية الدفاع عن المال العام، بالتعاون مع جمعية المحامين مساء أمس عبر التطبيق الإلكتروني وأدارتها سارة العتيقي. وأضاف الدمشي: كان هناك غياب لسور البنك المركزي، رغم أنه كشف بلاغات عن تضخم أرصدة الصندوق المالي، وأول ما سمعنا به وجهنا تهديداً مباشراً لرئيس الوزراء بمساءلته، وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة تعهداً بمتابعة الموضوع وملاحقة المتهمين. وقدمت بلاغاً للنيابة، وقال أيضاً: رأينا خلال استجواب النائب رياض العدساني الأخير معلومات جديدة عن الصندوق المالي، ولم نتفد بذلك، بل وجهت أسئلة كثيرة، وطالبنا بلجنة تحقيق برلمانية في هذا الأمر، مشيراً إلى أن وحدة التحريات التي لم يعين لها رئيس منذ سنتين وهذا يعد خطأ كبيراً، والخطأ الآخر والكبير أنه لم تعط